

وسائل نادرة

شرح منظومة الألفاظ النحوية للملا عصام الأسفراييني

المحقق الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

رسائل نادرة

شرح منظومة الاغزاز النحوية للملا عصام الاسفرايينى

تحقيق الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الأستاذ فى قسم النحو والصرفاء وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

طبعة

١٤١٩هـ / ٢٠٠٠م

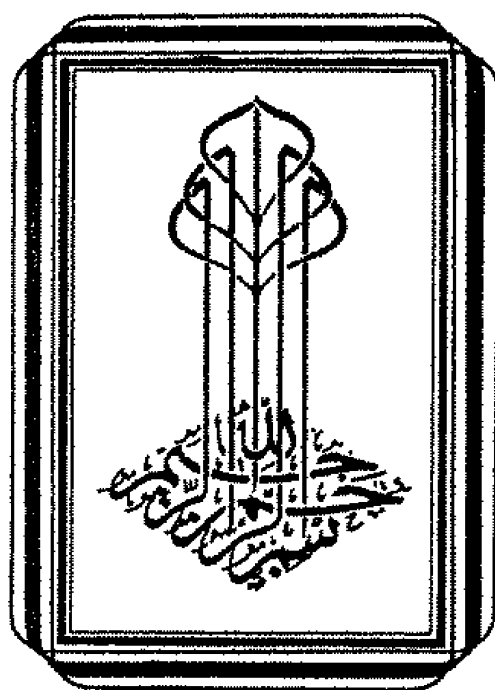
الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / الظاهر

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر
مكتبة الثقافة الدينية



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإن فنّ «الألغاز النحوية» أحد الفنون التي ألّف فيها العلماء . والألغاز ضربان : أحدهما : أبيات من الشعر جاءت على غير الشائع المألوف، وتحتاج إلى تفسير وتوضيح، وقد جمع العلماء مثل هذه الأشعار في كتب، منها «الإفصاح» للفارقي، ومما جاء فيه :
قال الوشاة أبنى وصالك من به كنت الضنين وشقك البرحاء
أي (وشق كالبرحاء).

وقول الشاعر:

أتانا عبيد الله في أرض قومنا ولم يأتنا ذاك الكذوب الموثخا
وتفسيره أن (أتانا) مثني أتان . ونصب (الموثخا) على الذم.^(١)

والثاني: ألغاز تساق - نثراً أو شعراً - يُطلب تفسيرها والإجابة عليها، وقد ألّف في هذا النوع: الزمخشري والسخاوي وغيرهما.^(٢)

ومن النوع الثاني الرسالة التي أقدم لها.

ومؤلف هذه الرسالة عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين، العصامي، الأسفراييني، الشهير بالملّا عصام . ولد بمكة المكرمة سنة ٩٧٨ هـ، وأخذ عن والده

(١) الإفصاح للفارقي ٧٠، ١٤٨

(٢) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي (الطراز في الألقان) ٣/٣ وما بعدها.

وعمه القاضي علي بن صدر الدين وغيرهما، وذاع صيته واشتهر، وغدا من علماء عصره، ووصف بخاتمة المحققين، وتلمذ له عدد من العلماء، وألف كثيراً من الكتب في الحديث والنحو والبلاغة والأدب والعروض وغيرها، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧هـ.^(١)

أما الرسالة فهي أرجوزة وشرحها للمؤلف نفسه، تقع الأرجوزة في أربعين بيتاً: الأول توطئة، والأخير خاتمة. وتحوي هذه الأبيات تسعة وأربعين لغزاً، ففي كل من البيتين السادس عشر والرابع والعشرين ثلاثة ألغاز، وفي كل واحد من الأبيات الرابع والثاني عشر والرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والثاني والثلاثين لغزان، وفي غيرها نجد كل بيت يحوي لغزاً واحداً.

وتدور الألغاز حول الاستفسار عن مسألة نحوية غير مشهورة، أو جاءت على خلاف المتفق عليه، أو شاهد نادر. وقد قام المؤلف بشرح الأبيات وحلّها، وبيان ما يتضمّنه كل بيت منها، وهويغزو المسائل إلى مصادرها، ويورد الشواهد.

وقد حققت الكتاب عن مخطوطة تحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، تحت الرقم ٦٤٩٨. وهي في تسع ورقات، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، خطها نسخي معتاد، لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكنها تعود إلى القرن الحادي عشر تقديراً.

وقد كتب في أول المخطوطة «هذا شرح الألغاز لملاً عصام . . .». وللكتاب نسخة في دار الكتب المصرية (٢٩ ش) كتبت سنة ١١٧٠هـ، لم يتيسر لي الحصول على صورة عنها، وقد نُسبت له أيضاً.^(٢) وهذا الكتاب نسبه إليه تلميذه محمد بن علان

(١) ينظر ترجمة الملاً عصام في خلاصة الأثر للسحني ٨٧/٣، ٨٨. وفي الأعلام ١٥٧/٤، ومجمع المؤلفين ١٨١/٦ مصادر آخر للترجمة.

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ١٣٧/٢.

الصدريقي^(١) : فقد نقل عنه في كتابه «منهج من ألف»^(٢)، وقام ابن علان بشرح المنظومة كما سيأتي . إضافة إلى هذا نجد المحيّي يذكر من مؤلفات الملائع عصام «منظومة في الألباز وشرحها»^(٣).

ولم أقتصر في التحقيق على المخطوطة الموصوفة، بل اعتمدت أيضاً على نسخة مساجدة، وهي شرح ابن علان تلميذ المؤلف للمنظومة . وهذا الشرح مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم ١٦٦٢، في أربع عشرة ورقة، وتنقص المخطوطة جزءاً من مقدمة الشارح، وقد أورد ابن علان في الشرح أبيات الأرجوزة - عدا بعضها كما سنوضح - ونقل أكثر شرح المؤلف، ولم يغيّر كثيراً في عباراته، ولكنه زاد في الشرح، وفصل في كثير من المسائل، ونقل أقوال العلماء، وساق الشواهد.

وفي الجملة، فإنّ هذه المخطوطة التي رمزت لها بالرمز (ب) تفيد كثيراً في تقويم النصّ وتعديله، واستكمال ما سها عنه الناسخ أو أخطأ فيه .

وقد التزمت في تحقيق النصّ بمحاولة إثبات ما صحّ من المخطوطة، وعدم اللجوء إلى الزيادة والتغيير إلا عند الضرورة، ونبهت على ذلك، كما خرّجت ما يحتاج إلى ذلك في النصّ، وعلّقت على بعض المواضع دون إسراف .
والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين .

(١) توفي سنة ١٠٥٧ هـ . ينظر ترجمته في خلاصة الأثر ٤/ ١٨٤، وينظر الأعلام ٦/ ٢٩٣، ومعجم المؤلفين ١١/ ٥٤ .

(٢) ق ١٠ أ (مخطوط) بجامعة الملك سعود .

(٣) خلاصة الأثر ٣/ ٨٧ .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين واجتهد في
الحمد لله على ما خلقه من الصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
والجسد منه ذوا برقة تلي ما تضمنته من علوم في الايمان
الخيرية ما ولا كسل المتكامل مستقر على ما لا بد منه في كل حال
والله المستعان وعليه التكلان والحمد لله
بما شئت في العرش مني خروجا هاتك اتميتا لما برحت من شدة
واقرار العلم في المنة المحلوم والمثلث هنا علي الرجل المتكلم على
سبيل الاستشارة والضرر علم بأصول يعرف به لحوال احسن
الكل اعرابا وبنوا المسرا دما جني صاروا بالمعزة المشرقة زهابة
اجيب على سبيل الاستشارة ابشدا وطلب الجواب عن هذه الآثار
ما يناسب التوكيد فذا باس ما غنا قوله اقتضا عنه والمريد
امر فاعل منه الارشاد المستنير من امره عند الفهم فليست
معد فاعل قد جازي في اجابته مستعدا عما يلا انكلام
واقرت ما حله هنا البينة ارضا نعلو حية تقديس لما احتيا
الكلام فتسلاط العنونة والهم اسب عن هذا ابا من به اذ
فاحل الكهل اذ اقامت حوثا واكد بالثبوت مثل احترق يا هند
واصبر بن يا خور افشاني فاحل الفتلة اذ اقامت كنهك ولا فاء
سكن غير الثبوت مثل احترق العنونة واغنى بالثبوت واغنى بالثبوت
شم فليست
ويشده انراة وهو ذو خبر سكر ا حثا نزل من جنة كسير
واثرها على هذه البينة ابي صيد اله خبر وهو واجب
التكبر والتما فية تيقني له خبر لان المنة الذهب ليس له خبر
بل له

وا تولى عيطنا معمر لنعل سجودك والتمت بر اعطفا
رحمت الغل هنا علي سبيل الوجوب كما هو مستقر
في علمه والافتراض جمع لفز بهن اللام وفتح الغنة وهو
وهو ما يعني به المستعد وحيث ينبغي على التاخر فلا
يدرك الا بفضل تامل وسر بهن نظر وشبه الشكاشه
لشربهم الغنى واستطاعتهم كمال بعصرهم وفي القاسوس
القدر والعمم وبطون دبا بخير كبر وكسرة وكالحرس
وكسبي والخزفة بالعمم سار به وجميع الايام الاولى
الافار والوصية الصيب والاصول الحاصلة والملاحة
الحاجن اليه الاستشارة والاستشارة واما ما جاء
ذلك وصية لا شأ به بالمتجيب من الجواب بالتمني
في الاعراب والله سبي له وشا له اعلم بالصواب
والله الموفق والمسلم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين
الخلاصة



أول المخطوطة

آخر المخطوطة

الحمد لله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وبعد:
فهذه فوائد وفيّة تحلّ ما تضمّنته منظومتي في الألفاظ النحوية، طاوياً كشّح
المقال^(١)، مُقتصراً على ما لا بُدّ منه في كلّ حال، والله المستعان، وعليه التكلان.

قُلْتُ:

١ - يا غلماً في النحو أضحى مفرداً هاتِ افتنا فما برخت مرشداً
وأقول:

(العلم) في اللغة: الجبل، وأطلق هنا على الرجل المتمكّن، على سبيل الاستعارة،
(والنحو) علم بأصول يُعرف بها أحوال آخر الكلم إعراباً وبناءً. والمراد به (أضحى)
صار، وبـ (المفرد) المنفرد. وبـ (هاتِ) أجب، على سبيل الاستعارة أيضاً. وطلب
الجواب عن هذه الألفاظ بما يناسبه التوكيد، فلا بأس بإغناء قوله (افتنا) عنه.
و(المرشد) اسم فاعل من الإرشاد، المشتق من الرشد.

ثم قلت:

٢ - عن فاعلٍ قد جاء في اختيارٍ مقدرًا ختماً بلا إنكار
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي [فاعل^(٢)] فعلٍ وجب تقديره في اختيار الكلام، فضلاً
عن الضرورة؟

والجواب عن هذا بأمرين:

(١) الكشّح: ما بين الصرّة والفلوع. وطوى كشّحه: أضمره، والمراد هنا الاختصار.

(٢) ما بين معقولين تكملة يستقيم بها الكلام.

أحدهما: فاعل الفعل إذا كان مؤنثاً وأُكِّد بالنون، مثل اضربين ياهنْدُ،^(١)
واضربين^(٢) يا قوم .

الثاني: فاعل الفعل إذا كان كذلك ولا قاء ساكن غير النون، مثل: اضربي القوم،
واضربا القوم، واضربوا القوم.^(٣)

ثم قلت:
٣- ومبتدأ نراه وهو ذو خبرٍ مُنْكَرًا حتمًا فهل من مُدْكَرٍ
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مبتدأ له خبر وهو واجب التنكير، وإنما قِيدت بقولي: (له)
خبر لأن المبتدأ الذي ليس له خبر، بل له مرفوع يغني عن الخبر واجب التنكير، وهو
شائع ذائع لا يُلغز به.

والجواب عن هذا أنه «أقل» في مثل قولهم: أقل رجل يفعل كذا، فـ «أقل» مبتدأ،
ولا يجوز أن يستعمل إلا مضافاً إلى نكرة كما وقع في هذا التركيب، والخبر- قيل: هو
الجملة التي بعده، وقيل: محذوف، وعلى هذا تقديره موجود، فالجملة صفة
لـ «رجل».

ثم قلت:
٤- واسم مؤكِّد بنونٍ فأنْجَبِرْ ومضمير به ضميرٌ مُسْتَتِرٌ
وأقول:

(١) حذفت الياء لالتقاء الساكنين: هي والنون.

(٢) الفاعل وأو الجماعة، حذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) الفاعل هنا الضمير: ياء المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، سقط من النطق لالتقاء الساكنين الضمير ولام
التمريف.

اشتمل هذا البيت على لغزين: الأول: أي اسم اتصلت به نون التوكيد - أي مع أن المعروف أنها لا تتصل إلا بالفعل؟
والجواب عنه: أنه اسم الفاعل في مثل قول الشاعر:
أَقَاتِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا^(١)

واللغز الثاني: أي ضمير متحمل لضمير؟ أي [مع]^(٢) أن المعروف فيما يتحمل الضمير من الأسماء أن يكون ظاهراً لا ضميراً.

والجواب: أن الضمير في مثل قولك: زيدٌ - أما في النحو فضعيفٌ، وأما في الصرف فهو هو. فهذا الضمير - أعني «هو» الثاني متحمل لضمير يعود على زيد، لكونه في تأويل المشتق، إذ المعنى: فهو متمكن أو نحو ذلك، قاله الوالد رحمه الله في بعض تذاكره، وهو ظاهر.

ثم قلت:

٥ - واسم غدا مؤنثاً وقد وَجِبَ تذكيره في قولهم، وذا عَجِبَ وأقول:

حاصل هذا البيت: أي اسم مؤنث وجب معاملته معاملة الاسم المذكر، والضمير في قولي (في قولهم) يصح أن يعود إلى العرب، والمراد بقولهم: كلامهم، ويصح أن يعود إلى النحويين، والمراد به مذهبيهم..

والجواب: أن ذلك علم المذكر المؤنث بالعلامة نحو طلحة، فإنه مؤنث اصطلاحاً، ويعامل معاملة المذكر، فتقول: قام طلحة، وطلحة قام، ولا يجوز أن

(١) ورد البيت في عدد من المصادر غير منسوب: الخصائص ١/١٣٦، والمغني ٣٧٤، وأوضح المسالك ١/٢٤، والمساعد ١/٩، والمجمع ٢/٧٩، والخزانة ٤/٥٧٤. ونسب لراجز من مذهبي - شرح أشعار الهدلين ٢/٦٥١، وورد في ملحقات ديوان رؤية ١٧٣.

(٢) تكملة من المحقق.

تقول: قامت طلحة، ولا طلحة قامت، ويصحّ الجواب بغير ما ذكر، فتفطن^(١).

ثم قلت:
٦- ومصدر تمتنع الإعمال عند جميعهم بكلّ حال
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مصدر يمتنع إعماله عند جميع النحويين؟
والجواب: أنه المصدر الواقع علماً، مثل حماد للمحمدة، وفجار علم للفجور،
ويسار علم للميسرة، نصّ على ذلك ابن هشام وغيره.^(٢)

ثم قلت:
٧- وعائد مُرتفع لغير «أي» مع قصر ينقاس حذفه فأي
حاصل هذا البيت: أي عائد مرفوع لصلة غير «أي» يجوز حذفه قياساً؟ والحال
أن تلك الصلة قصيرة، أي مع أن المعروف أنه لا ينقاس حذف العائد المرفوع من
الصلة إذا كانت قصيرة، إلا إذا كانت تلك الصلة لأي الموصولة.^(٣)

والجواب:

أن ذلك عائد «ما» الموصولة، في مثل قولك: أحبّ العلماء لا سيّما زيد، برفع
زيد، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا سيّما هو زيد، فهذه الجملة صلة

(١) قال شارح المنظومة ابن علان: ويمكن الجواب عنه بصورة أخرى: وهو الصيغة الثانية من التعجب، نحو:
أحياناً يند، فإنه يجب تذكر الفعل ولا يجوز تأنيثه، وهذا معنى قول الناظم في شرحه: ويصحّ الجواب بغير ما
ذكر، فتفطن.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ١٤٢: ويعمل عمله (المصدر) اسمه غير العلم. وينظر أوضح المسالك ٣/٢٠٠،
والمساعد ٢/٣٣٨.

(٣) ينظر التصريح ١/١٤٣.

لـ «ها»، وقد حذف منها عائدها المرفوع، وهو «هو»، وقد صرّح بعض الأئمة من المتأخرين بأن حذفه هنا ينقاس.^(١)

ثم قلت:

٨ - وما الذي ينصب ظرفاً أو بـ «من» يكون مجروراً وجوباً فأبى وأقول:

حاصل هذا البيت: أي اسم يجب أن يكون منصوباً على الظرفية، ومخفضاً بـ «من»؟

والجواب: أنه «عند»، فإن هذا حكمها، تقول: زيدٌ عندك، وجئت من عند زيد، ولا يجوز فيها غير ذلك، وأما قول العامة: ذهبت إلى عنده - فهو لحن^(٢).

ثم قلت:

٩ - وأني عطفت دون عود الخافضِ على الضمير قاس كل رابضٍ وأقول:

حاصل هذا البيت: أي صورة يجوز فيها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في الاختيار قياساً بإجماع النحويين؟

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان المعطوف على الضمير المخفوض أن [المصدرية وصلتها]^(٣) وأن المصدرية وصلتها، كقولك: شجاعة زيد عجبت منها وأن يبخل، أو أنه يبخل. فإن يبخل وأنه يبخل معطوف على الضمير المجرور وهو «ها» من غير إعادة

(١) قال في المغني ١٤٩، ١٥٠: «والرفع على أنه خبر للضمير محذوف... ويضعفه في نحو: ولا سيما زيد، حذف العائد مع عدم الطول، وإطلاق ما على من يعقل»

(٢) درة الغواص ٣٢، والمغني ١٦٧.

(٣) تكملة من ب.

الجار وهو «من» كما ترى . ويجاز ذلك عند النحاة قاطبة ، لأن حذف حرف الجر من
أَنْ وَأَنْ جائز في الاختيار قياساً بلا خلاف .^(١)

ثم قلت :

١٠ - وأَيَّ فعلٍ لم يُكفَّ أو يُزْدَ أو يكُنْ توكيداً ومرفوعاً فُقِذَ
وأقول :

حاصل هذا البيت : أي فعل ليس له مرفوع ؟ والحالة أنه غير مكفوف مثل : قلما
يقوم زيد ، ولا زائد مثل : زيد - كان - قائم ، ولا مؤكَّد - بكسر الكاف ، مثل : قام
قام زيد ، أي مع أن المعروف أنَّ الفعل إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة لا بُدَّ أن
يكون له مرفوع .

والجواب عن اللغز المذكور : أنه متعلق الظرف في مثل قولنا : زيد في الدار ، إذا
قُدِّرَ فعلاً كاستقرَّ ، فإنه مرفوع ، وهو الضمير المستتر الذي كأن فاعله انتقل منه إلى
الظرف فصار بلا مرفوع ، ذكره ابن هشام في المغني وغيره .^(٢)

ثم قلت :

١١ - وأَيَّ فعلٍ رفعه للنُّقلِ مقدَّرٌ ، فُجِذَ بقولٍ فُضِّلَ
وأقول :

حاصل هذا البيت : أي فعل مرفوع وعلامة رفعه مقدرة لأجل النقل ؟ والجواب :
أنه الفعل المضارع في قول الشاعر :

(١) ينظر المغني ٧١٢ .

(٢) ينظر المغني ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، والنصف من الكلام ١٤٦ .

وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ ^(١)

وذلك أن الأصل : بعد ما كدت أفعلها ، فحذفت الألف اعتباراً ، ثم نقلت حركة الهاء إلى اللام التي هي آخر الفعل بعد سلب ضممتها التي هي علامة الرفع ، فصار الرفع مقدراً لأجل نقل حركة الهاء إلى محلها .

وقد كنتُ ضمنتُ هذا اللغز بييتين كتبتها إلى حضرة المولى الأريب اللوزعي البارع ، الشيخ جمال الدين محمد بن علي السكري ^(٢) ، فقلت :

أيُّ هذا ^(٣) العلمُ المُفْـردُ تحقيقاً وفضلاً
أين أضحي الرفعُ تقديـراً
فأجاب رحمه الله :

يا إماماً حاز فضلاً	وزكاً فرعاً ^(٤) وأصلاً
وسماً في المكرّمات الـ	غُرّاً يغنيها محلاً
لغزٌ منكم أتاني	بمعانيكم تجلّ
لم أكن لولا اقتباسٌ	منكم للقول أهلاً
نصّه قد جاء في بيـ	تٍ من النظم المُعلّ
أين أضحي الرفعُ تقديـ	راً لفتح اللام نقلاً
قلتُ : في (أفْعَلُهُ) من	بعد ما كدت تجلّ
أصلها أفعلها والـ	حذف والنقل استقلاً
علّة في حذف لامٍ	وهو مرفوعٌ محلاً

(١) صدره :

فلم أر مثلاً حسنة واحداً .

وسبب لعامر بن جوين الطائي ، وهو شاهد على إعمال (أن) محذوفة ، والتقدير : أن أفعله . ينظر الكتاب ١٥٤ / ١ وشواهد التوضيح ١٦١ ، والمغني ٧١٢ . وينظر معجم شواهد النحر (٢١٦٨) .

(٢) لم أقف على ترجمته . وقد نقل ابن علّان هذا الخبري وسبج من ألفه في ١٠٠

(٣) في الأصل (أيها) والمثبت من ب . (٤) في الأصل (مضلاً) والمثبت من ب .

وعلى هذا جوابي فاصفحوا^(١) فضلاً وعدلاً
ومقامي دون ذاكم أنتم أسمى وأعلى
وسلام الله يغشى رثعكم طلاً ووثلاً^(٢)
تنبيه:

كتبت تجلّ، والمعلّى، وتجلّى، وأعلى بالألف، مع أن القاعدة في مثل ذلك أن يكتب ألفه بصورة الياء،^(٣) لما ذكره بعض الأئمة أن الاختيار عند علماء الكتاب فيما إذا كان آخر الأول كلمة حكمها أن تكتب [بالألف أن يكتب]^(٤) نظيرتها من الأبيات التي بعدها كذلك، وإن كان حكمها لو انفردت بالياء تحصيلاً للمناسبة والمشكلة. وحاصل ذلك أن تلك القاعدة مخصوصة بغير الصورة المذكورة للمعنى المذكور، وهو حسن متجه.

ثم قلت:

١٢ - وأيّ تنوين جرى في الحرفِ والفعلِ ثراً، ما بدا من خُلقِ
وأقول:

حاصل هذا البيت لغزان: أحدهما: أي تنوين دخل في الحرف في الثر، أي مع أن المعروف أن التنوين الذي يجوز دخوله في الحرف - وهو المسمى تنوين الترتّم لا يكون إلا في الشعر، كقول الشاعر:

أزِفَ الترحُلُ غيرَ أنْ رِكَابُنَا لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ^(٥)

(١) في ب (فاصفحوا).

(٢) في ب (وبلاً وطلا).

(٣) يشير إلى قاعدة إملائية في الشعر. وقد التزمت بالرسم الإملائي المعروف.

(٤) تكملة من ب.

(٥) البيت للناطقة - ديوانه ٣٨، وهو في الخصائص ١٣١/٢، وشرح المفصل ١١٠/٨، ١٤٨، والمغني ١٨٦، ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ١٩/١، والتصريح ٣٦/١، والمجم ١٤٣/١ وغيرها.

والجواب عن هذا: أنه التنوين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾^(١) على قراءة (كلّا) بالتنوين، فإن الزخشي جعل التنوين فيها تنوين ترنّم، وجعلها للردع، مع أن (كلّا) التي للردع حرف بإجماع النحويين، نقل ذلك ابن هشام عنه في المغني وحكم بصحته^(٢).

واللغز الثاني: أيّ تنوين دخل في الفعل في الشر؟ أي مع أن المعروف في التنوين الذي يجوز دخوله في الفعل وهو المسمى بتنوين الترّنم أنه لا يقع إلا في الشعر، كقول الشاعر:

أَقْلَى السُّلُومِ عَاذِلٌ وَالْعِصَابِئِنْ وَقُؤِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَتْ^(٣)
والجواب عن هذا أن التنوين في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾^(٤) على قراءة (يسر) بالتنوين، فإن الزخشي أيضاً جزم بأن التنوين في هذا الفعل تنوين ترنّم، ووافقه على ذلك ابن هشام في المغني أيضاً^(٥).
غريبة:

قال الشمني في حاشية المغني: قول الشاعر (أصبت) هو بكسر التاء، كذا وجد في غير هذا التصنيف مضبوطاً بخط المصنف مكتوباً عليه «صح»^(٦).

ثم قلت:

(١) ورد في الأصل، ب ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ الآية الرابعة من سورة النبا، ولم ترد فيها القراءة الآتية، ولذا صوبتها إلى الآية ٨٢ من سورة مريم.

(٢) ينظر المحتسب ٤٥/٢، والكشاف ٥٢٣/٢، والبحر ٢١٣/٦، والمغني ٢٠٨.

(٣) البيت لجريز - ديوانه ٨١٣، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢ والخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، والمنصف ٢٢٤/١، ٧٩/٢، وشرح المفصل ١٤٥/٤، ٧/٥، ٢٩/٩، والمغني ٣٧٨، والخزانة ٣٤/١، ٥٥٤/٤ وغيرها.

(٤) سورة القمر ٤.

(٥) الكشاف ٢٤٩/٢، والمغني ٢٠٨، والقراءة لأبي الدينار الأعرابي - البحر ٤١٧/٨.

(٦) المنصف من الكلام (مخطوط؛ ق ١٢٠ ب).

١٣ - وأين «إن» شرطاً أتت في النثر مهملةً، فهل [لذا]^(١) من فُسِّر وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع جاءت: «إن» الشرطية غير عاملة مع وقوعها في النثر دون الشعر الذي من شأنه أن يحتل فيه ما لا يحتل في غيره؟

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَرِيْنُ﴾^(٢) على قراءة بعضهم: (تَرِيْن) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، ذكر ذلك ابن مالك وغيره.^(٣)

ثم قلت:

١٤ - وأين جاءت أختها «متى» كذا ونسألت الجزم بلا خُلف «إذا» وأقول: اشتمل هذا البيت على لغزين: أحدهما: في أي موضع وقعت «متى» الشرطية مهملة في النثر؟

والجواب: أن ذلك في قول عائشة رضي الله عنها: (إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ذكره). ذكره ابن مالك وغيره.^(٤)

والثاني: في أي موضع عملت «إذا» الشرطية الجزم بإجماع النحويين؟
والجواب: أن ذلك فيما إذا وقعت في الشعر، كقول الشاعر:

استغني ما أغناك رؤك بالغنى
وإذا تُصِبُّكَ خصاصةٌ فتجمل^(٥)

(١) (لذا) من ب.

(٢) سورة مريم ٢٦

(٣) شواهد التوضيح ٧٢، والتسهيل ٢٣٧، والمساعد ١٥٦/٣. وقد نسبت القراءة لأبي جعفر وطلحة وشيبة، المحتسب ٤٢/٢، والبحر ١٨٥/٦.

(٤) شواهد التوضيح ٦٧، ٧٢، والمغني ٧٨٠، والمساعد ١٥٦/٣. والحديث في البخاري - كتاب الأذان باب ٦٨ ج ١/١٧٥، وكتساب الأنبياء باب ١٩. ح ١٢٢/٤، ومسلم - الصلاة باب ٩٥ ج ١/٣١٣، ٣١٤ برواية... وإنه متى يقوم مقامك).

(٥) البيت في معاني القرآن ١٥٨/٣، والمغني ٩٨، ١٠٠، ٧٨٠، وعجزه في مع المعاني ٢٠٦/١، وهو في اللسان كروب - مع أبيات آخر - مسبوقة لعبد القيس بن خلف البرهمي. وينظر معجم شواهد النحر (٢٢٢٣).

ثم قلت :

١٥ - وأين «ما» الموصولة الحرفية لأختها «أن» عملاً سوتها وأقول : حاصل. هذا البيت : في أي موضع وقعت «ما» التي هي موصول حرفي مساوية لأختها «أن» التي هي موصول حرفي أيضاً في عمل النصب؟

والجواب : أن ذلك فيما روي من قوله صلى الله عليه وسلم : (كما تكونوا يولى عليكم) هكذا أوردها ابن الحاجب بحذف النون.^(١)

ثم قلت :

١٦ - وأيضاً جاء جزم «لن» و«أن» علن وجاء أيضاً ثابتاً إجمال «أن» وأقول :

اشتمل هذا البيت على ثلاثة ألفاظ : أحدها : في أي موضع عملت «لن» الجزم؟

والجواب : أن ذلك في لغة لبعض العرب ، يقولون في لن يقوم : لن يقيم بالجزم ، حكى هذه اللغة ابن مالك في التوضيح عن الكسائي.^(٢)

واللفظ الثاني : في أي موضع عملت «أن» المصدرية الجزم؟

والجواب : أن ذلك في لغة لبعض العرب ، يقول : أعجبنى أن تضرب بسكون الباء ، حكى هذه اللغة أبو عبيدة واللحياني وبعض الكوفيين ، قال ابن عقيل بعد أن نقلها عن المذكورين : فالصواب إثباتها.^(٣)

واللفظ الثالث : في أي موضع وقعت «أن» المصدرية مهملة غير عاملة؟

(١) الإيضاح ٢/٢٣٤ ، والمغني ٧٧٩ ، وروايته في المقاصد الحسنة ٣٢٦ : (كما تكونون يولى عليكم) .

(٢) شواهد التوضيح ٢١٧ ، والمغني ٧٨٠ ، والمساعد ٣/٦٦ .

(٣) التسهيل ٢٢٩ ، والمساعد ٣/٦٥ ، ٦٦ .

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١) على قراءة ابن محيصن (يتم) على إهمال «أن»^(٢).

ثم قلت:

١٧- وأين «لم» جاءت عياناً مُهْمَلَةً وذات نُصْبٍ قد حكاه النُقْلَةُ وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع وقعت «لم» مهملة غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب يقولون: لم يقوم، برفع الفعل، حكى هذه اللغة ابن مالك^(٣).

واللغز الثاني: في أي موضع وقعت «لم» ناصبة للفعل؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعضهم، يقولون: لم يقوم، بنصب الفعل، حكى هذه اللغة اللحياني وغيره^(٤).

ثم قلت:

١٨- وأين تَدَّ فعلُها، وألغيتْ «إذن» ومجموعُ الشروط قد حوت وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع حذف الفعل الذي تدخل عليه «لم»؟

والجواب: أنه في قول الشاعر:

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) نسبت القراءة لمجاهد في عدد من المصادر. ينظر البحر ٢/٢١٣، والإنصاف ٣٢٩، والإيضاح ١/٢٣٣، وشرح الفصل ٨/١٤٣، والمغني ٧٧٩، والمساعد ٣/٢٦١ والتصريح ٢/٢٣٢.

(٣) التسهيل ٢٣٦، والمساعد ٣/١٣١، ١٣٢، والمغني ٣٠٧.

(٤) المغني ٣٠٧، ٧٨٠.

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم^(١)
الأصل: وإن لم تصل، فحذف الفعل.

واللغز الثاني: في أي موضع ألغيت «إذن» مع استيفائها شروط إعمالها؟

والجواب: أن ذلك لغة لبعضهم، يقولون: إذن أزورك، برفع، «أزورك» مع
قصد الاستقبال، حكى هذه اللغة عيسى بن عمر. قال ابن عقيل: وأثبتها
البصريون رجوعاً إلى نقله^(٢).

ثم قلت:

١٩ - وأين واو العطف كالباء أتت ومثل فائه إلى معننى عذت
وأقول: هذا البيت اشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع استعملت الواو
بمعنى الباء؟

والجواب: أن ذلك في قول العرب: أنت أعلم ومالك؛ فالواو هنا بمعنى الباء قاله
جماعة. قال ابن هشام في المغني: وهو ظاهر^(٣).

واللغز الثاني: في أي موضع استعملت «إلى» بمعنى الفاء العاطفة؟
والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

وأنسى التي حببت شغبي إلى بدا إلى، وأوطاني بلاد سواهما
قال ابن هشام في المغني: إن «إلى» هنا بمعنى الفاء العاطفة، إذ المراد «شغبي
فبدا» وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة - ديوانه ١٩١، وهو في المغني ٣١٠، والمساعد ١٣١/٣، رشح التصريح ٢٤٧/٢،
والمعجم ٢٥٦/٢ وغيرها.

(٢) التسهيل ٢٣٠، والمساعد ٧٢/٣. (ولم نقله) أي: إلى نقل عيسى بن عمر.

(٣) المغني ٣٩٧.

حَلَلْتُ بهذا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بهذا، فطابَّ السواديان كلاهما^(١)
وهذا معنى غريب، لأنني لم أر من ذكره.^(٢)

ثم قلت:

٢٠- وأبين أوجبوا بلا تعويضٍ سقوطاً يا في النثر لا القريضِ
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة حذف «يا» التي هي
حرف النداء؟ والحال أن حذفها واقع من غير تعويضها بشيء وواقع في النثر لا في
القريض - أي الشعر. وأشارت بقولي (بلا تعويض) إلى «اللهم»، فإن أصلها يا الله،
فحذفت يا. وعوض عنها الميم المشددة في الآخر فلزم حذفها؛ إذ لا يجوز الجمع بين
العوض والمعوّض. وأشارت بقولي «في النثر لا القريض» إلى أن حذف «يا» من المنادى
في الشعر لأجل استقامة الشعر، فإن قياس ما نصّوا عليه من أنه يجب صرف الاسم
الذي لا ينصرف إذا لم يصح وزنه إلا بصرفه أنه يجب حذف «يا» من المنادى في الحالة
المذكورة وإن لم ينصّ أحد - فيما علمت - على ذلك، لكنه قياس جليّ.

والجواب عن اللغز المذكور أن يتصور في مثل ما اشتمل على حذف «يا» النداء كما
في قولهم: أصبح ليلاً، وهذا مثل يستعمل في شدة طلب الشيء، وأصله: أصبح
باليل، فحذف «يا» النداء،^(٣) وإنما كان حذفها هنا واجباً لأنها لو ذكرت لتغير المثل،
وقد صرحوا بأن المثل لا يجوز تغييره مطلقاً.

(١) المغني ١٧٥، ومعجم البلدان ٣٥٦/١، ٣٥١/٣، والجمع ١٣١/٢، والخزانة ١٣٦/٤. وهما في ديوان كثير
٣٦٣ مع بيتين بعدهما، ورواية الثاني منها:

وحلّت بهذا حلّة ثم أصبحت
بأخرى:

وقد وردا مفردين في ديوان جميل ٢٠٠. وشغبي وبدا بلدان، ينظر معجم البلدان.

(٢) المغني ١٧٥.

(٣) قال سيوريه - الكتاب ٣٢٥/١، ٣٢٦: «وقد يجوز حذف «يا» من التكرار في الشعر... وقال في مثل: «افتد
مثنوي»، و«أصبح ليلاً» و«أطرق كرا»، وليس هذا بكثير ولا يقوي». وينظر الأمثال في جميع الأمثال ٤٠٣/١،
٤٣١، ٧٨/٢.

ثم قلت :

٢١ - وحكموا للفعل بالتصغير كلهم من غير ما نكسر
وأقول : حاصل هذا البيت : في أي موضع اتفق التحويون على جواز تصغير
الفعل ؟

والجواب : أن ذلك في أفعال التعجب ، مثل قولك : ما أحسن زيدا ، فإن الكوفيين
جوزوا ، تصغيره لأنه عندهم اسم ، ونصّ البصريون على جواز تصغيره أيضاً وإن كان
عندهم فعلاً ، حملاً له على اسم التفضيل لشبهه به وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة . وقد
أشار لنقل الإجماع في هذه المسألة ابن هشام وغيره .^(١)

فائدة :

لم يسمع تصغير أفعال المذكور إلا في أحسن وأصلح ، نقله ابن هشام عن الجوهري
وأقره ،^(٢) واستدرك بعض العلماء على ذلك تصغير «أحلى» في قول ابن الفارض :
..... ورضأبسه ياما أحيلاه بفي^(٣)

ورده الوالد رحمه الله في بعض تذاكره بأن المراد بـ : «لم يسمع» عدم سماعه في كلام
العرب كما هو ظاهر ، فلا معنى للاستدراك حيثند بيا ذكر .

ثم قلت :

٢٢ - وأين أضحي نصب نزع الخافض لفظاً قياساً دون ما معارض
وأقول : حاصل هذا البيت : في أي صورة جاز النصب بنزع الخافض قياساً وإنما

(١) المغني ٧٥٩ ، والإتصاف ٨١ ، والتصريح ٨٧/٢ ، ٨٨ .

(٢) الصحاح - ملح ، والمغني ٧٦٠ .

(٣) وصدرو في الديوان ١٨٥ :

ياما أميلح كل ما يرضى به

قلنا (لفظاً) احترازاً عن «أن» و«كي» المصدريتين، فإن نصبهنّ مع صلتهم بتزج الخافض جاز قياساً، لكن نصبهن محلي لا لفظي كما هو ظاهر.

والجواب: أن ذلك في المفعول لأجله، فإنه منصوب بتزج الخافض وهو لام التعليل، والأصل في مثل: ضربت زيدا تأديباً: ضربت زيدا لتأديب، وظاهر أن المفعول لأجله قياس مطرد كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، لا خلاف بين النحويين في ذلك، وأما المفعول معه ففيه خلاف، والأصح أنه كذلك مطلقاً.^(١)

تنبيه:

ما ذكرته من أن المفعول من أجله هو منصوب بتزج الخافض هو قضية كلام ابن مالك وغيره، وبه صرح بعض المحققين.^(٢)

ثم قلت:

٢٣- وأيسن نونٌ مضميرِ الإنثِ . قد كُسرَتْ حقاً بلا اكتراثِ
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت نون الإنث مكسورة؟ أي مع أن المعروف فيها الفتح.

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

تراه كالشَّام يُعَلُّ مِنْكَأُ يَسُوُّ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)
الأصل: فليني بنونين: الأولى النون التي هي ضمير الإنث، والثانية نون الوقاية [فحذفت الوقاية].^(٤) وخلفتها نون الإنث في الكسرة.

(١) الجمع ٢١٩/١.

(٢) التسهيل ٩٠، والمساعد ٤٨٤/١، ٤٨٥.

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب - ديوانه ١٦٩، وهو في عدد كبير من المصادر، منها الكتاب ١٥٤/٢، ومعاني القرآن

٩٠/٢، وجزاز القرآن ٣٥٢/١، والمصنف ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ٩١/٣، والمغني ٦٨٥، والجمع ٦٥/١،

واللسان بلا. والشام: نبت أبيض. ويُعَلُّ: يطيب.

(٤) تكملة من ب.

ثم قلت :^(١)

٢٤ - ففاعل قد قارض المفعول به وأوليا رفعاً ونصباً فائتية وأقول:

هذا البيت يشتمل على ثلاثة أغاز: الأول: في أي موضع وقع الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً؟

والجواب: أن ذلك في قولهم: كسر الزجاج الحجر، برفع الزجاج مع أنه مفعول، ورفع الحجر مع أنه فاعل.^(٢)

واللغز الثاني: في أي موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما مرفوعين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْمَقاً لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْمَقَانِ وَيَوْمُ^(٣)
ففاعل صَاد مستتر يعود على «من» وهو مرفوع محلاً، ومفعوله عَقْمَقَانِ، وهو مرفوع لفظاً بالآلف كما ترى.

واللغز الثالث: في [أي] موضع وقع الفاعل والمفعول منصوبين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

قد سالم الحيات منه القدما^(٤)

فالحيات منصوب بالكسرة مع أنه فاعل، والقدما مفعول به.

ثم قلت :

(١) أورد الشارح البيت رقم ٣٦ قبل هذا البيت.

(٢) المغني ٧٨١، وشرح التصريح ٢٦٩/١، والمجم ١٦٥/١.

(٣) المغني ٧٨١، والشرط الثاني في المجم ١٦٥/١. والعقق: طائر كالغراب.

(٤) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٥) البيت في الكتاب ١/١٤٥، والنصف ٣/٦٩، والخصائص ٢/٤٣٠، والإقصاد ١٤٢، ٣٣٧ والمغني ٧٨١،

والخزانة ٤/٥٧٠، ويروي بوجه آخر ليست موضع الاستشهاد هنا. وينظر معجم شواهد النحر (٣٦١٩).

٢٥- وأين جاءت «ليس» في الكلام مهملّة من غير ما ملام.
وأقول:

حاصل هذا البيت: في أيّ موضع وقعت [ليس] ^(١) في الاختيار- فضلاً عن
الشعر- غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة بني تميم إذا انتقض نفي الخبر الواقع بعدها بـ «إلا» كما
في قولهم: ليس الطيب إلا المسك، فـ «ليس» فعل لا عمل له، والطيب مبتدأ،
والمسك خبره. ^(٢)

ثم قلت:

٢٦- وأين أضحّت كسرة في الجمر نائبة عن فتحة فاشترى
وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت كسرة الجرّ نائبة عن فتحته؟
والجواب: أن ذلك في مثل «مسلمات» علماً على لغة من يعربه إعراب جمع المؤنث
السالم، فإنّه في هذه اللغة غير منصرف على ما قاله ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما،
للعلمية والتأنيث بالتاء، وعلى هذا فكان حقّه أن يكون جرّه بالفتحة على الأصل
المعروف في الاسم الذي لا ينصرف، لكنهم جرّوه بالكسرة فكانت نائبة عن الفتحة،
نبه على ذلك بعض المتأخرين، وهو ظاهر. ^(٣)

ثم قلت:

٢٧- وأين جاز الكسر في «إن» علن من بعد علم فأليذ ياذا البسطن
وأقول:

(١) (ليس) من ب.

(٢) ينظر الجنى الثاني ٤٦٠، والمفني ٦٠، ٣٢٥، ٧٨٠، والمزهر ٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) ينظر أوضح المسالك ٦٩/١، وشرح ابن عقيل ٧٥/١، والتصريح ٨٢/١، ٨٣.

حاصل هذا البيت : في أي صورة جاز كسر «إن» بعد العلم؟ وإنما قيدت الكسر بالجواز احترازاً من نحو: علمت زيداً إنه قائم، فإن الكسر هنا على سبيل الوجوب .
والجواب عن ذلك : أنه في مثل قولك : علمت إن زيداً قائم ، فيجوز كسرها هنا على إجراء علمت مجرى القسم ، كأنك قلت : والله إن زيداً قائم ، والمشهور الفتح ، ذكر ذلك الرضي وغيره .^(١)

ثم قلت :
٢٨ - وأين أضحي الفتح بالمحكيّة بالسقول ختّمًا يالها أحجيّة وأقول :

حاصل هذا البيت : في أي موضع وجب فتح أن ، مع أنها بجملة محكية بالقول؟
والجواب : أن ذلك في مثل قولك : قال زيد أنك عالم أكرمتك ، فتفتح «أن» هنا وجوباً لأنها في الكلام الذي حكيتك كانت مفتوحة ، لكونها مجرورة بلام التعليل المحذوفة ، إذ الأصل : لأنك عالم أكرمتك ، ذكره الدماميني ، وهو ظاهر.^(٢)

٢٩ - وأين أضحت «كيف» للصدارة فاقدة حقاً بلا نكارة وأقول :

حاصل هذا البيت : في أي موضع وقعت «كيف» غير مصدرة؟ أي مع أن المعروف وجوب تصديرها .

والجواب : أن ذلك في قولهم : انظر إلى كيف تصنع؟ قال ابن هشام في حواشي التسهيل : «كيف» هنا مسلوية الدلالة على الاستفهام ومخلصة لمعنى الحال ، [أي] إلى

(١) شرح الكافية ٣٥٧/٢ .

(٢) تعليق الفرائد ١٠٩٤ ، والارتشاف ١٣٩/٢ .

حال صنعه،^(١) ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها، انتهى . وظاهر أن مراده بها قبلها قوله «انظر» لا «إلى»، لأن حرف الجر يعمل في اسم الاستفهام ولا يعدون ذلك محلاً [بالصدارة].^(٢)

٣٠ - وأين جاءت «كم» على ذا النحو فجُذِّبَ بِشَرْحِ يَأْخُلِيْلُ النِّحْوِ وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة وقعت [كم]^(٣) غير مصدرة؟ والجواب: أن ذلك في لغة بعض العرب، يقولون: ملكت [كم]^(٤) عبيد، ذكرها في المغني وغيره، نقلاً عن الأخفش.^(٥)

ثم قلت:
٣١ - وأين أضحي فصلك التابع من متبوعه أولى من الوصل، أين وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة يكون فصل التابع عن متبوعه أولى من وصله به.

والجواب: أن ذلك في صورة التوكيد بـ «أجمع»، فالأولى فصله عن مؤكده، ذكره ابن هشام.^(٦) وظاهره أن مراده الفصل بكل خاصة لا مطلقاً.^(٧)

ثم قلت:

-
- (١) في الأصل (لمنى الحال إلى الحال صنعه).
 - (٢) (بالصدارة) من ب . وينظر المصنف من الكلام ٧٨ ب .
 - (٣) (كم) تكملة يستقيم بها النص .
 - (٤) المغني ٢٠١ ، والارتشاف ٣٨١ / ١ .
 - (٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٣١ / ٣ : «ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع كله بأجمع . . . وفي الفطر ٢٩٤ : «وإنما يؤكد بها (أجمع وجمعا . . .) غالباً بعد كل» .
 - (٦) انتهت النسخة التي شرح مؤلفها ابن علان المنظومة بعد هذا البيت، ثم ختمها الشارح بالبيت الأخير من المنظومة .

٣٢ - وأين «أل» ثراً على الإسميّه قد دخلت يا صاح والفعليّة وأقول:

هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع دخلت «أل» في النثر على الجملة الاسمية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب: نَعَمْ، الها هُوَ ذَا، ذكره الدماميني وغيره^(١)

والثاني: في أيّ موضع دخلت «أل» في النثر على الجملة الفعلية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب: أَلْفَعَلْتُ؟ وأصله: هل فَعَلْتُ؟ فأبدلت الهاء همزة، حكاه ابن هشام وغيره عن قطرب^(٢).

ثم قلت:

٣٣ - وفاعل عن فعله يؤخّر عند النحاة كلّهم إذ يُذكر وأقول:

حاصل هذا البيت: في أيّ صورة يجب تأخير الفاعل عن فعله عند جميع النحويين^(٣)؟ أي مع أن المشهور جواز تقديم الفاعل على فعله عند جميع الكوفيين، ومُرادي بالفاعل ما يتناول نائب الفاعل كما هو اصطلاح جمهور المتقدّمين وبعض المتأخرين.

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان نائب الفاعل مجروراً مثل: مُرّ بزيد، فلا يجوز عند الكوفيين تقديم هذا النائب عن فعله، لا تقول بزيد مُرّ، نقله أبوحيان عن النحاس وغيره^(٤).

(١) تحفة الأريب ٢٣ ب (ف ٧٥٤٤)، ومجالس ثعلب ٥٩٠، ورسر الصناعة ١/٣٦٨.

(٢) المغني ٥٥، ورسر الصناعة ١/١٠٦.

(٣) ينظر التصريح ١/٢٦٩، ٢٧٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٩٣.

قلت:

٣٤- وأتي شرط غير ماضٍ يمحذف جوابه نكرة فعرّف ما وُصِف وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع حذف جواب الشرط في الاختيار، مع أن الشرط ليس بفاضٍ، مع أن المشهور أنه لا يمحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً، أو وقع الحذف في الشعر؟

والجواب: أن ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجْعَلَ بِالْقَوْلِ فَائَةً يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(١) ﴿وَلَنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٢)، ﴿لَنْ يَمَسَّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾^(٣).

فالجواب في مثل هذه الآيات محذوف، والتقدير في الأول: فاعلم أنه غني عن الجهر، وفي الثانية: فتصبر. وفي الثالثة: فاصبر، ذكر ذلك ابن هشام في المغنى وغيره، واستشكله الدماميني، فإنهم نصّوا على أنه لا يمحذف الجواب في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً. وأجاز الشمني بأن مرادهم أنه لا يمحذف الجواب من غير سدّ شيء مسدّه إلا إذا كان الشرط ماضياً، وهذه المواضع التي وقع فيها حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً قد سدّ فيها شيء مسدّ الجواب.^(٤)

ثم قلت:

٣٥- وأوجبوا التانيث مع فصل ثبّت مطّرداً فما ترى ياذا الشُّبْثِ وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة تانيث المسند إلى ظاهر المؤنث مع

(١) سورة طه: ٧.

(٢) سورة فاطر: ٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٤٠.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٧٢٢، وتحفة الأريب ١٢٢٨، والنصف من الكلام ١٩٩ ب.

وجود الفصل بينهما على سبيل الاطراد؟ أي : والمعروف جواز التأنيث والتذكير مع الفصل مثل : حضرت القاضي امرأة .

والجواب : أن ذلك حيث وقع المؤنث على بال مثل قولك : قامت المرأة ، فيجب تأنيث الفعل في ذلك مع وجود الفصل بال لأنها منزلة من مصحوبها منزلة جزؤه ، فكأنه لا فاصل .

ثم قلت :

٣٦ - وهل ترى محكي قول لا عمل له به من لفظه ولا المحل وأقول :

حاصل هذا البيت السؤال عن محكي بالقول ولا عمل للقول فيه لفظاً ولا محلاً .
والجواب أن ذلك في مثل : قولي إني أحمد الله ، بكسر «إن» : فقولي مبتدأ . والجملة بعده خبره ، والمعنى : مقولي اللفظ .^(١)

ثم قلت :

٣٧ - وهل رأيت اسماً مضافاً قُدراً إعرابه للفتح مهما ذكرنا وأقول :

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف قُدْر إعرابه لاشتغال آخره بالفتح .
والجواب : أنه المنادى في نحو يا غلاما ، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وهو منصوب لكونه منادى مضافاً ، وقد قُدْر هذا النصب لاشتغال آخره بالفتح لأصل الألف .

(١) في المغني ٤٦٣ : «قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو . أول قولي إني أحمد الله ، إذا كسرت «إن» ، لأن المغنى : أول قولي هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعول خلافاً لأبي علي ، زعم أنها في موضع نصب بالقول»

ثم قلت:

٣٨ - وهل لنا اسمٌ ظاهرٌ الإعرابِ لليا مضافٌ دون ما ارتسبَابِ
وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف لياء المتكلم وإعرابه ظاهر لا مقدّر.
والجواب: أنه نحو «أبا» في قول العرب: لا أبا لي، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم
عند سيويه والجمهور، وهو معرب لكونه اسماً لـ «لا» النافية للجنس مضافاً، وإعرابه
بالألف، وهو ظاهر.^(١)

ثم قلت:

٣٩ - جملة منصوبة المحل بنزع حرف الجر يا مجلي
وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن جملة منصوبة محلاً بنزع الخافض.
فالجواب: أنها الجملة التي عُلقَ عنها عامل يتقاضى الوصول إليها بحرف الجر
نحو: «أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا يَصَاحِبُهُمْ مِنْ جَنَّةٍ»^(٢)، «فَلْيَنْظُرِ آيَاتِنَا أَزَكَّى طَعَامًا»^(٣)،
«يَسْتَلُونَ آيَاتِنَا يَوْمَ اللَّيْلِ»^(٤).

لأنه لا يقال تفكرت في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه، ذكره ابن هشام وغيره.^(٥)

تنبيه:

قال الدماميني في «تحفة الغريب»: هذا الكلام وإن كان قد قاله ابن مالك وغيره
- مشكل، لأن هذه الجملة إما أن تجعل في محل نصب باعتبار الفعل بعد إسقاط الجار

(١) ينظر الكتاب ١/٣١٥، ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٣) سورة الكهف: ١٩.

(٤) سورة الداريات: ١٢.

(٥) المغني ٤٦٥، وينظر البحر ٤/٤٢١، ٦/١١١.

تعدى إلى مفعوله بنفسه ؛ فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل ، وإما أن تجعل في محل جر باعتبار إرادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور ، وكلاهما غير متأت : أما الأول فلأن هذا تركيب مقيس ، ونصب الفعل للمفعول المقيّد بعد إسقاط الجار ليس بمقيس . وأما الثاني فلأن إرادة حرف الجر بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه ، وحرف الجر لا يتعلّق عن العمل ، والأظهر أن يجعل المعلّق فعلاً قلبياً محذوفاً يدلّ عليه المذكور ، فتكون الجملة في محل مفعول الفعل ، والتقدير : ليعلموا ، ليعلم ، ليعلموا ، انتهى .

قال الشمني : والجواب عن إشكاله أن هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيّد بالجار مع قيده ، وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلّق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف ، فليتأمل . انتهى . وفيه نظر .^(١)

ثم ختمت الأرجوزة بقولي :

٤٠ .. عطفاً بشرح هذه الألفاظ^(٢) مجانباً لوُضْمَةُ الإغوازِ

وأقول :

(عطفاً) مصدر لفعل محذوف ، والتقدير : أعطف عطفاً ، وحذف الفعل هنا على سبيل الوجوب كما هو مقرّر في محله . و(الألفاظ) جمع لُغَزَ بضم اللام وفتح الغين : وهو ما يُعمّى به المقصود بحيث يخفى على الناظر ، فلا يُدرّكه إلّا بفضل تأمل ومزيد نظر ، وفيه لغتان : لُغَزَ بضم الغين وإسكانها ، قاله بعضهم .^(٣) وفي القاموس :

(١) النصف من الكلام ١٣٨ ب .

(٢) في الأصل (الألفاظ) وما أثبت الصواب من ب ، وشرح المؤلف للبيت .

(٣) في الأصل (قال) .

اللغز، وبالضم، وبضمتين، وبالتحريك، وكهزْد، وكالحُميراء، وكسُهُيْتَي،
والألغوزة بالضم: ما يُعَمَى به ^(١)، وجمع الأربع الأول الغاز. ^(٢) و(الوضمة) العيب.
و(الإعواز) الحاجة. والمراد هنا الحاجة إلى الاستبانة ^(٣) والاستفسار، وإنما كان ذلك
وصمةً لإشعاره بالمقصود في الجواب، والتقصير في الإعراب.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب..
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، واحشرنا في زمرة بكرمك
يا أكرم الأكرمين.. آمين..

(١) في الأصل (وكسمى والألغوزة بالضم ما يعى). وصوابه من القاموس.

(٢) القاموس للغز.

(٣) في الأصل (الاستبانة).

المصادر

- ١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب - لأبي حيّان - تحقيق د. مصطفى النحاس - القاهرة ١٤٠٦هـ.
- ٢ - الأشباه والنظائر - للسيوطي (الجزء الثالث) - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ.
- ٣ - الأعلام لخير الدين للزركلي - بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
- ٤ - الإفصاح - للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - بيروت - مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري - تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة صبيح ١٩٥٣م.
- ٦ - أوضح المسالك - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية.
- ٧ - الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق د. موسى بناي العلي - بغداد: مطبعة العاني ١٤٠٢هـ.
- ٨ - البحر المحيط - لأبي حيّان - الرياض - مكتبة النصر الحديثة (مصورة عن طبعة القاهرة).
- ٩ - تحفة الأريب شرح مغني اللبيب - للدماميني - مخطوطة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٧٠٥٩. ومصورة (ف ٧٥٤٤).
- ١٠ - تسهيل الفوائد لابن مالك - تحقيق د. محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي.
- ١١ - التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى، القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ١٢ - تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق د. محمد عبد الرحمن المقدى - رسالة دكتوراة - الأزهر ١٣٩٦هـ.

- ١٣ - جلاء الفارض في شرح ديوان ابن الفارض - لأمين خوري - بيروت : المطبعة الأدبية ١٨٩٤ م.
- ١٤ - الجنى الداني في حروف المعاني - تحقيق د. طه محسن - الموصل - جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ.
- ١٥ - خزانة الأدب - للبغدادي - القاهرة : بولاق ١٢٩٩ هـ.
- ١٦ - الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - بيروت : دار الكاتب العربي - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥٢ م.
- ١٧ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - للمحبي - القاهرة : المطبعة الوهبة ١٢٨٤ هـ.
- ١٨ - درة الغواص في أوهام الخواص - للحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة : دار نهضة مصر ١٩٥٧ م.
- ١٩ - ديوان إبراهيم بن هرمة - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - دمشق : مجمع اللغة العربية ١٩٦٩ م.
- ٢٠ - ديوان جرير - تحقيق د. نعمان أمين طه - القاهرة : دار المعارف ١٩٧١ م.
- ٢١ - ديوان جميل - تحقيق د. حسين نصار، القاهرة مكتبة مصر ١٩٥٨ م.
- ٢٢ - ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) - بعناية الورد - برلين ١٩٠٣ هـ.
- ٢٣ - ديوان عمرو بن معديكرب - تحقيق مطاع الطرايشي - دمشق : مجمع اللغة العربية ١٩٧٤ م.
- ٢٤ - ديوان كثير - تحقيق د. إحسان عباس - بيروت : دار الثقافة ١٩٧١ م.
- ٢٥ - ديوان النابغة الذبياني - تحقيق كرم البستاني - بيروت : دار صادر ١٩٦٣ م.
- ٢٦ - سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق د. حسن هندراوي - دمشق : دار القلم ١٤٠٥ هـ.
- ٢٧ - شرح أشعار الهذليين - للسكري - تحقيق عبدالستار فرّاج - القاهرة : مطبعة المدني ١٩٦٥ م.
- ٢٨ - شرح ألفية ابن مالك - لابن عقيل - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة : المكتبة التجارية.

- ٢٩ - شرح المفصل - لابن يعيش - القاهرة: المطبعة المنيرية.
- ٣٠ - شواهد التوضيح - لابن مالك تحقيق د. طه محسن - بغداد - وزارة الأوقاف ١٤٠٥هـ.
- ٣١ - الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - بيروت: دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ.
- ٣٢ - صحيح البخاري - استامبول: المكتب الإسلامي.
- ٣٣ - صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ٣٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية - إعداد فؤاد سيد - القاهرة: دار الكتب ١٩٦٠م.
- ٣٥ - القاموس المحيط - للفيروز ابادي - القاهرة: المطبعة المصرية ١٩٣٥م.
- ٣٦ - قطر الندى - لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - القاهرة: المكتبة التجارية.
- ٣٧ - الكتاب - لسيبويه - القاهرة: بولاق ١٣١٦هـ.
- ٣٨ - الكشف - للزخشي - القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٦٦م.
- ٣٩ - لسان العرب - لابن منظور - بيروت: دار لسان العرب.
- ٤٠ - مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق د. محمد فؤاد سزكين - القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠١هـ.
- ٤١ - مجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة: دار المعارف ١٤٠٠هـ.
- ٤٢ - مجمع الأمثال - للميداني - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - القاهرة: المكتبة التجارية ١٩٥٩م.
- ٤٣ - المحتسب - لابن جني - تحقيق د. علي النجدي ناصف وزميلييه - القاهرة: المجلس الأعلى للشتون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- ٤٤ - الزهر - للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميلييه - القاهرة: مكتبة الحلبي.
- ٤٥ - المساعد شرح تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

- ٤٦ - معاني القرآن - للفراء - تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار - القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.
- ٤٧ - معجم البلدان - لياقوت - بيروت: دار صادر ١٩٧٥ م.
- ٤٨ - معجم شواهد النحو الشعرية - د. حنا جميل حداد - الرياض: دار العلوم ١٤٠٤ هـ.
- ٤٩ - معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مصورة دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥٠ - مغني اللبيب - لابن هشام - تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دمشق: دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ٥١ - المقاصد الحسنة - للسخاوي - بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٩ هـ.
- ٥٢ - المنصف ، شرح التصريف - لابن حنّ - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٥٤ م.
- ٥٣ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام - للشمني - مخطوطة - جامعة الإمام رقم ١٢٦٥.
- ٥٤ - منهج من ألف - لمحمد بن علان الصريقي - مخطوط بجامعة الملك سعود.
- ٥٥ - معجم الهوامع - للسيوطي - بيروت: دار المعرفة.

٩٩/٩٧٦٥	رقم الإيداع
977-5250-57-9	الترقيم الدولي

دار المصري للطباعة
ت. ٣٨٣٦٥١١ - الهرم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / الظاهر
ت : ٥٩٢٢٦٢٠ فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧

To: www.al-mostafa.com